عراقجي في رسالة إلى الأمم المتحدة: انتهاء القرار 2231 ومحاولات تفعيله باطلة قانونياً

نخيل نيوز – متابعة

أعلن وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، في رسالةٍ وجّهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، اليوم السبت، أن القرار 2231 الصادر عن مجلس الأمن الدولي قد انتهى مفعوله بشكلٍ نهائي في 18 تشرين الأول 2025، وفقاً لأحكامه الصريحة.

وأضاف عراقجي، أن الاتفاق النووي مثّل إيمان المجتمع الدولي بالدبلوماسية والتعددية، كسبيلٍ لحلّ النزاعات، لكن الولايات المتحدة امتنعت أولاً عن تنفيذ التزاماتها ثم انسحبت من الاتفاق من جانبٍ واحد، وأعادت فرض عقوبات غير قانونية وأحادية توسّعت لاحقاً، معتبراً أن هذه الخطوات انتهاك جسيم للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وأوضح وزير الخارجية الإيراني، أن إيران التزمت بأقصى درجات ضبط النفس، وسعت دبلوماسياً إلى إعادة التوازن والحفاظ على الاتفاق، لكنها اضطرت بعد عامٍ من الالتزام الكامل إلى اتخاذ خطواتٍ تعويضية تدريجية وقابلة للرجوع استناداً إلى حقوقها في نص الاتفاق.

كما شدّد على أن بلاده اتّبعت نهجاً بنّاءً لضمان عودة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى التزاماتهما ورفع العقوبات بالكامل، إلا أن إصرار واشنطن و"الترويكا" الأوروبية على مطالب مفرطة واستمرار العقوبات أفشل الهدف الأساسي للاتفاق النووي.

وأشار إلى أن إيران واصلت تعاونها البنّاء عبر اجتماعات تشاورية مع الأوروبيين وحتى محادثات مع الجانب الأميركي، لكن جهودها قوبلت بأعمال تخريبية وعدوانية استهدفت منشآتها النووية السلمية الخاضعة للرقابة الدولية.

وفي سياق رسالته إلى الأمم المتحدة، قال عراقجي إنّ الدول الأوروبية الثلاث تشنّ حملة تلاعب سياسي وقانوني تهدف إلى تفعيل آلية "السناب باك" بصورة غير قانونية عبر اللجوء إلى مجلس الأمن مباشرة، متجاهلةً مسار تسوية الخلافات المنصوص عليه في الاتفاق النووي.

ولفت: إلى أن القرار 2231 لا يمنح الأمين العام أو أمانة الأمم المتحدة صلاحية "إحياء" أو "إعادة العمل" بالقرارات السابقة المنتهية، وأن أيّ إخطارٍ أو تأكيدٍ من الأمانة في هذا الشأن يُعدّ باطلاً قانونياً ويفتقر إلى أي سند قانوني، ولا يمكن أن يُنتج أثراً ملزماً.